



«الميثاق» تنشر مالم ينفذ من المرحلة الأولى من المبادرة

لجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار

١٦ - في غضون ٥ أيام من بدء نفاذ مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآلية تنفيذها، يقوم نائب الرئيس خلال المرحلة الانتقالية الأولى بتشكيل ورئاسة لجنة الشؤون العسكرية (تم تشكيل اللجنة) وتحقيق الأمن والاستقرار، وتعمل هذه اللجنة لضمان:

- إنهاء الانقسام في القوات المسلحة ومعالجة أسبابه.
- إنهاء جميع النزاعات المسلحة.
- عودة القوات المسلحة وغيرها من التشكيلات العسكرية إلى معسكراتها وإنهاء المظاهر المسلحة في العاصمة صنعاء وغيرها من المدن وإخلاء العاصمة وباقي المدن من الميليشيات والمجموعات المسلحة وغير النظامية.
- إزالة حواجز الطرق ونقاط التفطيش والتحصينات المستحدثة في كافة المحافظات.
- إعادة تأهيل من لا تنطبق عليهم شروط الخدمة في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية.
- أية إجراءات أخرى من شأنها أن تمنع حدوث مواجهة مسلحة في اليمن.

الجزء الرابع - المرحلة الثانية من نقل السلطة مهام وصلاحيات الرئيس وحكومة الوفاق الوطني

١٩ - بعد الانتخابات الرئاسية المبكرة، يقوم الرئيس المنتخب وحكومة الوفاق الوطني بممارسة جميع المهام الاعتيادية المنوطة بهما على النحو المنصوص عليه في الدستور، وإضافة إلى ذلك يمارسان الصلاحيات اللازمة لمواصلة مهام التنفيذ المحددة للمرحلة الأولى، والمهام الإضافية المحددة في المرحلة الثانية من نقل السلطة وتشمل هذه المهام ما يلي:

- ضمان انعقاد مؤتمر الحوار الوطني وتشكيل لجنة إعداد وتحضير المؤتمر ولجنة التفسير والهيئات الأخرى المنشأة بموجب هذه الآلية.
- تأسيس عملية للإصلاح الدستوري تعالج هيكل الدولة والنظام السياسي وعرض الدستور بعد تعديل على الشعب اليمني في استفتاء.
- اصلاح النظام الانتخابي.
- إجراء انتخابات مجلس النواب ورئيس الجمهورية وفقاً للدستور الجديد.

مؤتمر الحوار الوطني

٢٠ - مع بداية المرحلة الانتقالية الثانية يدعو الرئيس المنتخب وحكومة الوفاق الوطني إلى عقد مؤتمر حوار وطني شامل لكل القوى والفعاليات السياسية بما فيها الشباب والحراك الجنوبي، وممثلين عن المجتمع المدني والقطاع النسائي، وبنبغي تمثيل المرأة ضمن جميع الأطراف المشاركة.

ما تزال صنعاء مشطرة.. وماتزال مسببات الأزمة وعناصرها حاضرين ولم يتزحزحوا قيد أنملة منذ ان بدأت المحاولة الانقلابية الفاشلة..

وبالرغم من التوقع على المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية المزمنة كمرجع لحل الأزمة، إلا أنه يجري تطبيقهما بصورة انتقائية.. وإذا كان المؤتمر قد نفذ ما عليه في المرحلة الأولى من المبادرة، فإن المشترك من جانبه لم ينفذ أغلب بنود المرحلة الانتقالية الأولى..

«الميثاق» تنشر مالم يتم تنفيذه من المرحلة الأولى.. لإطلاع الرأي العام على الحقيقة التي يسعى الانقلابيون والشموليون إلى إخفائها..

وهذه الحقائق تؤكد ان هناك انتقائية وقفراً في تنفيذ المبادرة، وهذا انقلاب على المبادرة واليتها..

فإلى بعض هذه الحقائق



صلاحيات نائب الرئيس وحكومة الوفاق الوطني

١٥ - في المرحلة الأولى، يمارس نائب الرئيس وحكومة الوفاق الوطني السلطة التنفيذية ويشمل ذلك تنفيذ كل ما يتعلق بهذا الاتفاق بما في ذلك النقاط التالية جنباً إلى جنب مع مجلس النواب حسب الاقتضاء:

- وضع وتنفيذ برنامج أولي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المحلية وفقاً لمبادئ الاحتياجات الفورية للسكان في جميع مناطق اليمن.
- تنسيق العلاقات مع الجهات المانحة في المجال الإنمائي.
- ضمان أداء المهام الحكومية على نحو منظم بما فيها الإدارة المحلية وفقاً لمبادئ الحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان والشفافية والمساءلة.
- الموافقة على ميزانية مؤقتة والإشراف على إدارة جميع جوانب مالية الدولة وضمان الشفافية والمساءلة الكاملتين.
- مؤتمر الحوار الوطني.
- عند تشكيل حكومة الوفاق الوطني وتولي نائب الرئيس تشكيل الحكومة لجنة اتصال تتولى وبشكل فعال التواصل مع حركات الشباب في الساحات من مختلف الأطراف وباقي أنحاء اليمن لنشر وشرح تفاصيل هذا الاتفاق وإطلاق نقاش مفتوح حول مستقبل البلاد والذي سيتواصل من خلال مؤتمر الحوار الوطني الشامل وإشراك الشباب في تقرير مستقبل الحياة السياسية.

القفز من الانتقالية إلى الانتقالية

- تيسير وتأمين وصول المساعدات الإنسانية حيثما تدعو الحاجة إليها؛
- إصدار تعليمات قانونية وإدارية ملائمة إلى جميع فروع القطاع الحكومي للإلتزام الفوري بمعايير الحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان؛
- إصدار تعليمات قانونية وإدارية محددة إلى النيابة العامة ودوائر الشرطة والسجون والأمن للتصرف وفقاً للقانون والمعايير الدولية، وإطلاق سراح الذين احتجزوا بصفة غير قانونية
- تلتزم حكومة الوفاق الوطني بكافة قرارات مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان والأعراف والمواثيق الدولية ذات الصلة.

ما جاء في الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية

الجزء الأول - المقدمة

١ - يدرك الطرفان: (أ) أن المأزق الذي وصلت إليه عملية الانتقال تفاقم الأوضاع السياسية والاقتصادية والانسانية والأمنية التي لا تزال تتدهور بسرعة فيما يعاني الشعب اليمني مصاعب جمة. (ب) أن لشعبنا، بما فيه الشباب، تطلعات مشروعة إلى التغيير. (ت) أن هذا الوضع يتطلب وفاء جميع الأطراف السياسية بمسؤولياتها تجاه الشعب، عبر التنفيذ الفوري لمسار واضح للانتقال إلى حكم ديمقراطي رشيد في اليمن.

الجزء الثاني - الفترة الانتقالية

٩ - سيخضع الطرفان الخطوات اللازمة لضمان اعتماد مجلس النواب للتشريعات والقوانين الأخرى اللازمة للتنفيذ الكامل للالتزامات المتعلقة بالضمانات المتعهد بها في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وفي هذه الآلية. (جاري العمل به) ويلاحظ استمرار تغيب بعض أعضاء البرلمان المشترك جلسات السلطة التشريعية بدون اعداد أو مبررات واضحة وكانهم خارج بوتقة الوفاق الوطني بل ويتكبرون للمؤسسات الدستورية القائمة.

الجزء الثالث - المرحلة الأولى من الفترة الانتقالية

تشكيل حكومة الوفاق الوطني:

سير أعمال حكومة الوفاق الوطني

١٢ - تتخذ حكومة الوفاق الوطني قراراتها بتوافق الآراء.. وإذا لم يكن التوافق الكامل موجوداً بشأن أي قضية يتشاور رئيس الوزراء ونائب الرئيس أو الرئيس عقب الانتخابات الرئاسية المبكرة للتوصل إلى توافق، وفي حال تعذر التوافق بينهما يتخذ نائب الرئيس أو الرئيس عقب الانتخابات الرئاسية المبكرة القرار النهائي.

١٣ - تقوم حكومة الوفاق الوطني مباشرة بعد تشكيلها بما يلي: (أ) اتخاذ الخطوات اللازمة، بالتشاور مع سائر الجهات المعنية الأخرى، لضمان وقف جميع أشكال العنف وانتهاكات القانون الإنساني، وفض الاشتباك بين القوات المسلحة والتشكيلات المسلحة والمليشيات والجماعات المسلحة الأخرى، وضمان عودتها إلى ثكناتها، وضمان حرية التنقل للجميع في جميع أنحاء البلد، وحماية المدنيين وغير ذلك من التدابير اللازمة لتحقيق الأمن والاستقرار وبسط سيطرة الدولة؛

(ب) إجراء حوار وطني شامل لكل القوى والفعاليات السياسية بما فيها الشباب والحراك الجنوبي، وممثلين عن المجتمع المدني والقطاع النسائي، وبنبغي تمثيل المرأة ضمن جميع الأطراف المشاركة.

(ج) تلتزم حكومة الوفاق الوطني بكافة قرارات مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان والأعراف والمواثيق الدولية ذات الصلة.